

Distr.: General
7 August 2013
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الرابعة المستأنفة

مدينة بنما، ٢٦-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

البند ٢ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكّرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢ ثانياً - خلاصة وافية
٢ البرتغال



ثانياً - خلاصة وافية

البرتغال

١- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي للبرتغال في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وفقاً للفقرة ٢ من المادة ٨ من دستور الجمهورية البرتغالية، تصير الاتفاقيات الدولية المصدّق عليها حسب الأصول جزءاً من النظام القانوني البرتغالي فوراً وتلقائياً. ومتى نُشرت في الجريدة الرسمية، فإنها تُنفذ بالطريقة نفسها التي تُنفذ بها جميع القوانين الأخرى. بيد أنه إذا كان حكم ما في اتفاقية غير ذاتي التنفيذ، فإن تطبيقه يتطلب اعتماد قانون داخلي.

وبالنظر إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد صدّق عليها بالفعل، فقد صارت جزءاً من النظام القانوني البرتغالي. بيد أنه، طبقاً للنظام الدستوري، لا يُمكن اعتبار الالتزامات الواردة فيها بشأن التجريم ذاتية التنفيذ، وبالتالي فهي تتطلب تجسيدها من خلال اعتماد قانون داخلي يتعيّن أن يعتمد البرلمان.

وجميع الأفعال التي تجرّمها اتفاقية مكافحة الفساد منصوص عليها في التشريع الجنائي. وهي تُنفذ أساساً من خلال القانون الجنائي والقانون رقم ٢٠٠٨/٢٠ بشأن الفساد في القطاع الخاص والفساد في المعاملات الدولية على السواء والقانون رقم ٩٩/٩٣ بشأن حماية الشهود. وأما التعاون الدولي لأغراض الاتفاقية فمنصوص عليه في القانون رقم ٩٩/١٤٤ بشأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية.

وفيما يلي المؤسسات الرئيسية المعنية بمكافحة الفساد:

المدعون العامون مسؤولون عن التحقيقات الجنائية في جميع الجرائم وما يتعلق بها من ملاحقة قضائية. بيد أنه يُمكن تفويض التحقيقات الجنائية للشرطة الجنائية (بالنسبة للمخالفات البسيطة) التي تضطلع بمهامها بتوجيه من المدعي العام المكلف بالملف الجنائي وتحت إشرافه.

طبقاً للنظام الأساسي لدائرة الادعاء العام، تقع على عاتق الإدارة المركزية للتحقيقات والملاحقة الجنائية (*Departamento Central de Investigação e Ação Penal (DCIPA)*) (الإدارة المركزية) مهمة توجيه التحقيقات والاضطلاع بالملاحقة القضائية فيما يتعلق بجرائم الفساد، حيثما تجري الأنشطة الإجرامية في الأقاليم (*comarcas*) الواقعة في مختلف الدوائر القضائية. والإدارة المركزية هي أيضاً جهة الاختصاص عندما يقرر المحامي العام أن الأمر يقتضي وجود

إدارة مركزية للتحقيقات، مع مراعاة خطورة الجريمة المعنية والتعقيد الخاص للنشاط الإجرامي أو مداه عبر الأراضي الوطنية أو خارجها.

الشرطة الجنائية (*Polícia Judiciária*)، وهي الهيئة المختصة بإنفاذ القانون المعنية بالتحقيق في جرائم الفساد في البرتغال، تتضمن داخل هيكلها وحدة خاصة مكرسة لمكافحة الفساد وغير ذلك من الجرائم الاقتصادية والمالية - ألا وهي الوحدة الوطنية لمكافحة الفساد (*Unidade Nacional contra a Corrupção (UNCC)*).

٢- الفصل الثالث: التجريم وإنفاذ القانون

٢-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

الرشوة والمتاجرة بالنفوذ (المواد ١٥ و ١٦ و ١٨ و ٢١)

تعرف المادة ٣٨٦ من القانون الجنائي الموظف العمومي بطريقة شاملة، حيث يتضمن التعريف الموظفين والمساعدين والعاملين المؤقتين والمتطوعين العاملين في الإدارة العمومية، بما في ذلك العاملون المؤقتون والمتطوعون. ومن ثم فإن هذا المفهوم يشمل عناصر فاعلة تشغل بحكم الواقع وظائف تتيح ارتكاب أي نوع من جرائم الفساد.

ويتصدى القانون الجنائي البرتغالي للإفساد والإنفساد في المواد ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ من القانون الجنائي بشأن القطاع العام والمادتين ٨ و ٩ من القانون رقم ٢٠٠٨/٢٠ بشأن القطاع الخاص. وأما تجريم المتاجرة بالنفوذ فممنصوص عليه في المادة ٣٣٥ من القانون الجنائي. وتشمل فئات الجرائم منح مزية غير مستحقة أو الوعد بها أو طلبها أو قبولها، سواء كانت ذات طبيعة اقتصادية أو غير ذلك، بشكل مباشر أو غير مباشر للشخص نفسه أو لطرف ثالث. وتجريم الفساد في القطاع الخاص ممنصوص عليه في المادتين ٨ و ٩ من القانون رقم ٢٠٠٨/٢٠، المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل. وتجرم المادة ٧ من هذا القانون أيضاً إفساد الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات العامة الدولية؛ بيد أن الإنفساد في هذا الشكل الأخير من الفساد، الذي لا يكون تجريمه إلزامياً بموجب الاتفاقية، غير مجرم في البرتغال.

غسل الأموال؛ الإخفاء (المادتان ٢٣ و ٢٤)

يُجرّم غسل الأموال بموجب المادة ٣٦٨-ألف من القانون الجنائي التي تتناول على نحو ملائم تحويل الممتلكات أو نقلها، وكذلك الإخفاء أو التمويه؛ بيد أنها لا تتناول على ما يبدو اقتناء

الممتلكات أو حيازتها أو استخدامها على النحو المتوخى في الفقرة الفرعية ١ (ب) (ط) من المادة ٢٣.

والشروع وما يتعلق به من جرائم تبعية منصوص عليها أيضاً، باستثناء التآمر، الذي لا يوجد بحد ذاته في النظام القانوني البرتغالي.

ويتناول القانون الجنائي البرتغالي "الغسل الذاتي" وينص على مجموعة متنوعة من الجرائم (باعتماده توليفة من النهج المستندة إلى قائمة وعتبات) كجرائم أصلية لغسل الأموال؛ بيد أن جرائم غير إلزامية معينة (الفقرة ٢ من المادة ١٦ والمادتان ٢٠ و٢٢) لا تُجرّم بموجب القانون الجنائي البرتغالي وبالتالي فهي لا تُعتبر جرائم أصلية بالنسبة لغسل الأموال.

وجرّم إخفاء الممتلكات ومواصلة الاحتفاظ بها باعتبارهما من عناصر جرمي الغسل والتلقي؛ بيد أن جريمة "التلقي" اقتصر صراحة على الممتلكات "التي يُحصل عليها من شخص آخر بواسطة فعل غير قانوني نمطي يُرتكب ضد هذه الممتلكات". ومن ثم فإن هذا التعريف لا يفي بمتطلبات المادة ٢٤ من الاتفاقية، بالنظر إلى أن غالبية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية ليست من جرائم الممتلكات.

الاحتلاس؛ إساءة استغلال الوظائف؛ الإثراء غير المشروع (المواد ١٧ و١٩ و٢٠ و٢٢) يتناول القانون الجنائي احتلاس الموظف العمومي للممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر. وفي هذا الصدد، تستكمل المادة ٣٧٦ المادة ٣٧٥ في حالة عدم استحواذ الموظف العمومي على المنافع. بيد أن الجريمة تشمل فقط الممتلكات المنقولة. ويُجرّم استغلال الوظيفة أو المركز في المادة ٣٨٢ من القانون الجنائي. وجريمة الاحتلاس في القطاع الخاص غير منصوص عليها في التشريع الجنائي البرتغالي، وإن كانت المادة ٢٠٥ من القانون الجنائي تتناول إساءة استغلال الثقة فيما يتعلق بالممتلكات المنقولة.

وقد نُظِر في إمكانية تجريم الإثراء غير المشروع، وأحاطت الحكومة البرتغالية الخبراء المستعرضين علماً بأنها تنظر حالياً في استعراض تشريعها في هذا الصدد. وبناءً على ذلك، يدعم الخبراء الجهود الحالية الرامية إلى التماس طريقة لضمان تجريم الإثراء غير المشروع في إطار دستور البرتغال.

إعاققة سير العدالة (المادة ٢٥)

ليس هناك ما يُعرّف بجريمة "إعاققة سير العدالة" في القانون الجنائي البرتغالي. بيد أن من الممكن بلوغ هدف المادة ٢٥ من اتفاقية مكافحة الفساد من خلال تطبيق المواد ١٤٣ و١٤٤ و١٥٣ و١٥٤ و١٥٥ و٣٦٣ و٣٥٩ و٣٦٠ من القانون الجنائي.

مسؤولية الشخصيات الاعتبارية (المادة ٢٦)

تشمل المسؤولية الجنائية للشخصيات الاعتبارية، المنصوص عليها في المادة ١١ من القانون الجنائي، قائمة عريضة من الجرائم، بما في ذلك غسل العائدات الإجرامية وأنواع مختلفة في الإفساد والإفساد. ويُمكن للشخصيات الاعتبارية أن تخضع أيضاً للمسؤولية المدنية والإدارية (من خلال تطبيق "الكوبما"، وهي عقوبة مالية). وعلاوة على ذلك، لا تنفي مسؤولية الشخصيات الاعتبارية والكيانات المكافئة لها المسؤولية الشخصية للأطراف الفاعلة ذات الصلة ولا تتوقف على مسؤوليتها.

بيد أن المسؤولية الجنائية للشخصيات الاعتبارية لا تنسحب على جرائم الاختلاس، كما أنه لا يُمكن إناطة المسؤولية المدنية أو الإدارية عن هذه الجرائم بالشخصيات الاعتبارية.

المشاركة والشروع (المادة ٢٧)

يُجرّم الجزء العام من القانون الجنائي المشاركة في الجرائم بأي صفة، على سبيل المثال كمرتكب أو متواطئ أو مساعد أو محرّض، بما في ذلك الجرائم المحرّمة وفقاً لاتفاقية مكافحة الفساد. وأما الأعمال التحضيرية فلا يُعاقب عليها، ما لم يُنص على غير ذلك.

وما لم تنص أحكام محددة على غير ذلك، يُجرّم في البرتغال الشروع في ارتكاب جرائم تتجاوز عقوبتها القصوى ثلاث سنوات، ولا تشمل بالتالي جرائم مختلفة منصوص عليها في الاتفاقية مثل التهديد أو الرشوة للإدلاء بشهادة زور أو المتاجرة بالنفوذ من أجل الحصول على قرار مؤاتٍ أو أفعال الفساد في القطاع الخاص (باستثناء في ظروف معينة).

الملاحقة والمقاضاة والجزاءات؛ التعاون مع سلطات إنفاذ القانون (المادتان ٣٠ و٣٧)

إنّ الجزاءات المنصوص عليها في تشريعات البرتغال بشأن الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية مكافحة الفساد تبدو مناسبة؛ بيد أنه لم توفر إحصاءات مفصلة لتقييم مدى فعالية تنفيذها.

وينص القانون البرتغالي على حصانة شاغلي وظائف سياسية وعمومية رفيعة معينة في التسلسل الهرمي الحكومي؛ ومع ذلك، يضمن وجود إجراءات خاصة أن الحصانات أو المزايا

المرتبطة بالولاية القضائية لن تعرقل التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية والملاحقة المتعلقة بها والحكم فيها.

وتمثل أحكام البرتغال بشأن ملاحقة الموظف العمومي المتهم أو شروط الإفراج عنه بانتظار المحاكمة أو بانتظار الاستئناف أو الإفراج المشروط عنه أو فصله أو وقفه أو نقله، وبشأن إسقاط أهلية الأشخاص المدانين (باستثناء إسقاط الأهلية لتولي منصب في منشأة مملوكة كلياً أو جزئياً للدولة) وإعادة إدماج الأشخاص المدانين، للأحكام موضع الاستعراض.

وإمكانية تخفيف العقوبة على شخص متهم يتعاون بشأن التحقيق في جريمة أو الملاحقة المتعلقة بها منصوص عليها بالنسبة لبعض الأفعال المحرمة بموجب الاتفاقية (الرشوة وغسل الأموال). ولا يُنص على حصانة في مثل هذه الأحوال.

حماية الشهود والمبلغين (المادتان ٣٢ و ٣٣)

يحكم القانون رقم ٩٩/٩٣ إنفاذ تدابير بشأن حماية الشهود في الإجراءات الجنائية إذا ما تعرضت حياتهم أو سلامتهم العقلية أو حريتهم أو ممتلكاتهم القيمة للخطر. وتنسحب هذه الحماية على الضحايا بقدر ما يكونون شهوداً.

ويراعي هذا القانون أيضاً آراء الضحايا وشواغلهم. ويُمكن عرض هذه الآراء والشواغل والنظر فيها في مراحل مناسبة من الإجراءات الجنائية، وذلك على نحو لا يمس بحقوق الدفاع. وعلاوة على ذلك، استهلكت البرتغال مفاوضات بشأن اتفاق ثنائي لحماية الشهود يتضمن إمكانية تغيير مكان إقامة الشخص المعني.

ومن بين ٥٩ شخصاً استفادوا من هذه الحماية خلال فترة السنوات التسع الممتدة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٠، كان شخصان من الشهود في قضايا مرتبطة بجرائم منصوص عليها في الاتفاقية.

ويوفر الإطار القانوني للبرتغال على ما يبدو حماية كافية ضد أي معاملة غير مبررة لموظفي الإدارة العمومية والشركات المملوكة للدولة، وإن كانت هذه الحماية لا تنسحب صراحة على موظفي القطاع الخاص.

التجميد والحجز والمصادرة؛ السرية المصرفية (المادتان ٣١ و ٤٠)

لدى البرتغال إطار قانوني مناسب لاستبانة العائدات الإجرامية المتأتية من الجرائم، بما في ذلك الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية مكافحة الفساد، واقتفاء أثرها وتجميدها وحجزها

ومصادرهما، والممتلكات المناظرة لها في القيمة، بالإضافة إلى المعدات أو الأدوات الأخرى المستخدمة في هذه الجرائم أو المخصصة للاستخدام فيها. وقد اشترعت البرتغال أيضاً تشريعات مناسبة لتنظيم إدارة مثل هذه الممتلكات.

ولا يبدو أن السرية المصرفية أو أي نوع آخر من السرية المهنية عقبة أمام التحقيق في الجرائم المتعلقة بالفساد وغيرها من الجرائم أو الملاحقة القضائية المتعلقة بها. ويبدو أيضاً أن حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية تحظى بحماية مناسبة.

التقادم؛ السجل الجنائي (المادتان ٢٩ و ٤١)

يتوقف طول مدة التقادم على أقصى عقوبة منصوص عليها للجريمة المعنية. وبصرف النظر عن طول هذه المدة، فإن من دواعي الانشغال، بسبب الطبيعة المستترة للجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية، أن وقت ارتكاب الجريمة، وليس وقت اكتشاف سلطات إنفاذ القانون للجريمة، هو الذي يُعتبر نقطة البداية للتقادم.

ولا تأخذ البرتغال في الحسبان الإدانات الأجنبية السابقة لغرض استخدام مثل هذه المعلومات في الإجراءات الجنائية المتعلقة بجريمة تشملها الاتفاقية. بيد أنها تستخدم هذه المعلومات لإرشاد عملية إصدار الحكم متى تأكدت المسؤولية.

الولاية القضائية (المادة ٤٢)

مبادئ الولاية القضائية، بما في ذلك قواعد الإقليمية، وكذلك الولاية القضائية الشخصية السلبية والفاعلة، مكرّسة بشكل مناسب في المادتين ٤ و ٥ من القانون الجنائي. ومبدأ إما التسليم وإما المحاكمة منصوص عليه أيضاً في التشريع البرتغالي.

عواقب أفعال الفساد؛ التعويض عن الضرر (المادتان ٣٤ و ٣٥)

طبقاً للتشريع البرتغالي، يحق لكل شخص أُصيب بضرر نتيجة لفعل فساد أو بسبب أي جريمة أخرى أن يستهل الإجراءات القانونية ضد الجاني من أجل الحصول على تعويض. ويُمكن لهذا الشخص أن يقدم أيضاً طلباً للحصول على تعويض مدني طبقاً للإجراءات الجنائية. ويتيح التشريع البرتغالي إمكانية فسخ عقد أو إبطاله في إطار الإجراءات الجنائية، وعلى وجه التحديد في إطار الإدانة التي تقررها المحكمة؛ بيد أنه لم تُقدّم إلى الخبراء المستعرضين أي قضايا تتم عن التنفيذ الفعلي.

السلطات المتخصصة والتنسيق فيما بين الهيئات (المواد ٣٦ و ٣٨ و ٣٩)

الشرطة الجنائية/الوحدة الوطنية لمكافحة الفساد هي هيئة إنفاذ القانون الخاصة المختصة بالتحقيق في جرائم الفساد في البرتغال، وهي تعمل تحت إدارة المدعي العام المكلف بالقضية.

وطبقاً للنظام الأساسي لدائرة الادعاء العام، تقع على عاتق الإدارة المركزية للتحقيقات والملاحقة الجنائية (الإدارة المركزية) مهمة توجيه التحقيقات والاضطلاع بالملاحقة القضائية فيما يتعلق بجرائم الفساد، حيثما تجري الأنشطة الإجرامية في الأقاليم (comarcas) الواقعة في مختلف الدوائر القضائية. والإدارة المركزية هي أيضاً جهة الاختصاص عندما يقرر المحامي العام أن الأمر يقتضي وجود إدارة مركزية للتحقيقات، مع مراعاة خطورة الجريمة المعنية والتعقيد الخاص للنشاط الإجرامي أو مداه عبر الأراضي الوطنية أو خارجها. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي لسائر إدارات دائرة الادعاء العام أن تُرسل الملفات الخاصة بجرائم الفساد المشتبه بها دون تأخير إلى الإدارة العامة. والإدارة العامة مختصة أيضاً بالتحقيق في الفساد في المعاملات الدولية.

وطبقاً للمادة ٢٠٣ من الدستور، فإن المحاكم - التي تشمل القضاة والمدعين العامين - مستقلة ولا تخضع إلا للقانون. ولا يجوز للشرطة الجنائية أن تخضع لتأثيرات أو ضغوط لا مبرر لها من جانب السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية، وذلك وفقاً لمبدأ الفصل بين المسؤوليات.

وعملاً بمدونة الإجراءات الجنائية، يقع على عاتق جميع الموظفين العموميين الواجب القانوني للإبلاغ عن جميع الجرائم التي تنتهي إلى علمهم في معرض اضطلاعهم بمهامهم أو نتيجة لاضطلاعهم بمهامهم. وعلاوة على ذلك، يحق لسلطات التحقيق والملاحقة أن تطلب جميع المعلومات اللازمة في إطار تحقيق جنائي، بما في ذلك من الموظفين العموميين والسلطات العامة والكيانات الخاص.

وتقوم السلطات البرتغالية المسؤولة عن التحقيقات الجنائية (الشرطة الجنائية) والملاحقة (الإدارة المركزية)، وكذلك وحدة الاستخبارات المالية، بإذكاء الوعي في القطاع العام بالجرائم الخطيرة، مثل الفساد وغسل الأموال. وهي تعقد أيضاً اجتماعات عمل وتوفّر التدريب للكيانات المالية في مجال غسل الأموال والجرائم الأصلية، مع تركيز خاص على الفساد.

وفي السنوات الأخيرة، عززت البرتغال عدّة إجراءات من أجل إذكاء الوعي بشأن منع الجريمة وتشجيع مواطنيها وسائر الأشخاص الذين يقيمون بصفة معتادة في أراضيها الوطنية على الإبلاغ عن ارتكاب الجرائم، بما في ذلك تلك المجرّمة وفقاً لاتفاقية مكافحة الفساد. وقد أحدثت أداة إلكترونية من أجل تيسير تبليغ أي شخص عن الفساد لسلطات الملاحقة.

٢-٢ - التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

بصفة عامة تتمثل أبرز مواطن النجاح والممارسات الجيدة بشأن تنفيذ الفصل الثالث من الاتفاقية فيما يلي:

- إدماج نظام البيانات الجنائية في الشرطة الجنائية، بما يسمح للإدارة المركزية والمدعين العامين بالوصول إلى المعلومات الجنائية.
- الاحتفاظ بقاعدة بيانات مركزية في المصرف المركزي للبرتغال، متاحة لجميع أعضاء النيابة العامة والقضاة، من أجل تجميع المعلومات المستمدة من جميع المصارف، مثل المعلومات عن المعاملات المالية وأسماء الأشخاص الذين يُمكنهم التصرف في الحساب وتاريخ الحساب.
- وجود خط ساخن، وكذلك نموذج إبلاغ عن طريق الإنترنت، مما يسمح للجمهور بالإبلاغ عن أفعال الفساد دون أن يفصح المبلغ عن اسمه. وفي وقت القيام بالزيارة الموقعية، كانت هناك ثمانية تحقيقات قد بدأت بالفعل على أساس معلومات جرى تلقيها من خلال هذه القنوات.
- التعاون الوثيق بين الدولة والمنظمات غير الحكومية، مثل مشروع تحليل السوابق القضائية الذي استُهل بين الإدارة المركزية ومنظمة الشفافية والنزاهة غير الحكومية، أو مشروع رصد تكاليف حملات الأحزاب السياسية خلال فترة الحملات الانتخابية.
- في إطار الحماية المتاحة للشهود، عدم احتفاظ المحكمة بأسماء الشهود، مما يضمن بقاءهم مجهولين خلال جميع مراحل الإجراءات.
- إدخال المحاكم الأرقام الخاصة بالقضايا الجنائية مباشرة في قاعدة بيانات إلكترونية تحتفظ بها إدارة الإحصاء التابعة لوزارة العدل، مما يسمح للمستخدمين بتلقي تحديثات فورية للإحصاءات. وأغلب البيانات متاحة للجمهور بالكامل ودون مقابل، بيد أن بعضها محمي بكلمة سر.

٢-٣ - التحدّيات التي تواجه التنفيذ، حيثما انطبق ذلك

من شأن الخطوات التالية أن تتيح مواصلة تعزيز التدابير القائمة لمكافحة الفساد: نوّه الخبراء المستعرضون بالجهود الكبيرة والمستمرة التي تبذلها سلطات البرتغال في سبيل تحقيق امتثال نظامها القانوني الوطني بشكل كامل لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

الفساد في مجالي التجريم وإنفاذ القانون، وخلصوا في الوقت نفسه إلى تحديد بعض المجالات للقيام بمزيد من التحسين فيها، وإلى تقديم التوصيات التالية لكي تتخذ السلطات الوطنية المختصة إجراءات بشأنها أو لكي تنظر في الأخذ بها (تبعاً للطابع الإلزامي أو الطابع الاختياري الذي تتسم به المتطلبات ذات الصلة في الاتفاقية):

- النظر في تجريم الإنفساد بالنسبة للموظفين العموميين الأجانب.
- النظر في توسيع نطاق المادتين ٣٧٥ و ٣٧٦ من القانون الجنائي بحيث تشملان الاختلاس أو التبيد أو تسريب الممتلكات المنقولة بطريقة أخرى.
- مواصلة الجهود الراهنة الرامية إلى التماس طريقة لتجريم الإثراء غير المشروع داخل الإطار الدستوري.
- تكييف التشريع الراهن من أجل النص على مسؤولية الأشخاص الاعتباريين عن جرائم الاختلاس.
- النظر في تجريم التآمر من أجل ارتكاب جريمة غسل العائدات الإجرامية.
- النظر في تمديد نطاق التشريع الراهن من أجل تجريم الشروع في ارتكاب أي جريمة منصوص عليها في اتفاقية مكافحة الفساد.
- النظر في تمديد نطاق التشريع الراهن من أجل تجريم إخفاء أي الممتلكات متأتية من أي جريمة منصوص عليها في اتفاقية مكافحة الفساد، أو مواصلة الاحتفاظ بها.
- النظر في توفير الحصانة من الملاحقة أو منحها للشخص الذي يتعاون بشأن التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية مكافحة الفساد أو الملاحقة القضائية المتعلقة بها من أجل تشجيع هؤلاء الأشخاص على توفير معلومات مفيدة للسلطات.
- النظر في تعديل تشريعي يأخذ في الحسبان وقت اكتشاف الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية مكافحة الفساد، بدلاً من وقت ارتكابها، كنقطة البداية للتقادم.
- تُشجّع السلطات المختصة على مواصلة استكشاف إمكانية تعيين قضاة متخصصين في مجال الفساد والجرائم الاقتصادية والمالية، داخل السلطة القضائية، كما هو الحال بالفعل بالنسبة لمكتب المدعي العام أو الشرطة الجنائية. وتُشجّع السلطات البرتغالية أيضاً على النظر في إمكانية وضع خطة لإدارة المخاطر بشأن الفساد في القطاع العام.

- تُشجّع السلطات المختصة على مواصلة وضع مشاريع مشتركة بين السلطات الحكومية المكلفة بمنع الفساد ومكافحته والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والجامعات وما إلى ذلك.

٢-٤ - الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُدِّدت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية لا يوجد.

٣- الفصل الرابع: التعاون الدولي

٣-١ - ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

تسليم المجرمين؛ نقل الأشخاص المحكوم عليهم؛ نقل الإجراءات الجنائية (المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٧)

يُنظَّم تسليم المجرمين بالمواد ٣١ إلى ٧٨ من القانون رقم ٩٩/١٤٤، المؤرخ ٣١ آب/أغسطس، بشأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية. وينظَّم التسليم السلي بالمادة ٣١، في حين تتصدى المادة ٦٩ للتسليم الفاعل، كما أن المادة ٧٤ تنص على إجراء مبسط له نطاق انطباق محدود. وقد وضعت البرتغال عدداً من الاتفاقات الثنائية بشأن تسليم المجرمين في صورتها النهائية، في حين ما زالت المفاوضات جارية بشأن بعض الاتفاقات الأخرى. وجرى التوقيع على اتفاق متعدد الأطراف بشأن تسليم المجرمين في مجتمع البلدان الناطقة بالبرتغالية. وجرى التوقيع على اتفاق آخر بشأن التسليم المبسط مع الأرجنتين والبرازيل وإسبانيا. ومن الجدير بالذكر أن أحكام القانون رقم ٩٩/١٤٤ التي تعيّن حدوداً لا تمنع التسليم إذا كانت الاتفاقيات والمعاهدات والاتفاقات التي تكون البرتغال طرفاً فيها تقضي بحدود أدنى. فالقانون رقم ٩٩/١٤٤ ينطبق في الحالات التي لا توجد بشأنها أحكام في المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات الدولية الملزمة للبرتغال، أو الحالات التي لا تكون فيها هذه الأحكام كافية (المادة ٣).

وتشترط البرتغال ازدواجية التجريم. ويجرم القانون البرتغالي جميع الجرائم الإلزامية المنصوص عليها في الاتفاقية. بيد أن القانون رقم ٩٩/١٤٤ يسمح بتسليم شخص استناداً إلى اتفاقية مكافحة الفساد في الحالات التي لا يكون الفعل فيها مجرماً بموجب التشريع الداخلي.

والجرائم التي يُعاقب عليها بعقوبات أو تدابير تشمل الحرمان من الحرية لفترة أقصاها سنة واحدة على الأقل هي من الجرائم التي يجوز تسليم مرتكبيها. ويشمل ذلك غالبية الأفعال

المجرمة في البرتغال وفقاً للاتفاقية؛ بيد أن المتاجرة السلبية بالنفوذ من أجل الحصول على قرار مؤاتٍ مشروع (حسبما يُشار إليه في المادة ٣٣٥ (١) (ب) من القانون الجنائي) ليست من الجرائم التي يجوز تسليم مرتكبيها. ويقضي مبدأ إما التسليم وإما المحاكمة، حسبما يُطبَّق وفقاً للمادتين ١٠ و ٣٢ من القانون رقم ٩٩/١٤٤، بأن تفتح البرتغال تحقيقاً إذا رفضت التسليم. وفي عدد محدود من الحالات، تسمح البرتغال بتسليم مواطنيها المطلوبين، ولكنها تشترط إعادة الشخص المطلوب تسليمه إلى البرتغال لقضاء العقوبة التي قد تُفرض عليه.

ولا تجعل البرتغال تسليم المجرمين مرهوناً بوجود معاهدة. وعلاوة على ذلك، يُمكن استخدام الاتفاقية كأساس قانوني بموجب المادة ٨ من الدستور البرتغالي. ويُمكن أيضاً تطبيق المادة ٣ من القانون رقم ٩٩/١٤٤ في حالة عدم وجود أحكام كافية في المعاهدة.

ويسمح القانون بالتوقيف المؤقت للأشخاص في الحالات الملحة. وتسمح المادة ٩٥ من القانون رقم ٩٩/١٤٤ بإنفاذ الأحكام الجنائية الأجنبية. وفي الحالات التي يشمل فيها الحكم الحرمان من الحرية، يتعيّن أن يبدي الشخص المحكوم عليه موافقته.

وتنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٩٩/١٤٤ على أنه ينبغي معاملة كافة إجراءات تسليم المجرمين باعتبارها مسألة ملحة.

ونقل الأشخاص المحكوم عليهم منصوص عليه في المواد ١١٤ إلى ١٢٥ من القانون رقم ٩٩/١٤٤. وقد عقدت البرتغال عدداً من الاتفاقات الثنائية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم.

ونقل الإجراءات الجنائية إلى البرتغال منصوص عليه في المواد ٧٩ إلى ٩٤ من القانون رقم ٩٩/١٤٤.

المساعدة القانونية المتبادلة (المادة ٤٦)

ترد الأحكام المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة، وهي أحكام تتسم بسعة نطاق تطبيقها، في المواد ١٤٥ إلى ١٦٤ من القانون رقم ٩٩/١٤٤. وتوفّر البرتغال المساعدة القانونية على أوسع مدى ممكن للأشخاص الاعتباريين والطبيعيين على السواء.

ويُمكن للسلطات القضائية أن تتعاون مباشرة مع الجهات النظرية على أساس المعاهدات المتعددة الأطراف والثنائية أو القانون رقم ٩٩/١٤٤ المذكور آنفاً. ويُمكن أيضاً استخدام الشبكات القضائية القائمة - الشبكة القضائية الأوروبية والشبكة الإيبيرية-الأمريكية للتعاون القضائي الدولي والشبكة القضائية للبلدان الناطقة بالبرتغالية - من أجل تيسير التعاون.

وقد استُخدمت صكوك الأمم المتحدة من قبل كأساس للتعاون الدولي. وفي الوقت نفسه، جرى التوقيع على عدد من الاتفاقات الثنائية في مجالات مثل تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة ونقل الأشخاص المحكوم عليهم. وفي حالة عدم وجود معاهدات (متعددة الأطراف أو ثنائية) بشأن المساعدة القانونية المتبادلة، ينطبق القانون رقم ٩٩/١٤٤. وازدواجية التجريم هي شرط توفير مثل هذه المساعدة؛ ومع ذلك، تنص المادة ٤ من القانون على أنه يُمكن للبرتغال توفير التعاون الدولي في المسائل الجنائية على أساس المعاملة بالمثل.

ويسمح القانون رقم ٩٩/١٤٤ بنقل الأشخاص المحتجزين من أجل توفير المساعدة في سبيل الحصول على أدلة للتحقيقات أو الملاحقات أو الإجراءات القضائية فيما يتعلق بجرائم تتناولها الاتفاقية. وتضمن الأحكام القانونية الداخلية الخاصة بالحصانة أنه لا يجوز ملاحقة شخص قضائياً أو احتجازه أو معاقبته أو إخضاعه لأي قيد آخر وفقاً للفقرة ١٢ من المادة ٤٦ من الاتفاقية.

ومكتب المدعي العام (*Procuradoria-Geral da República*) هو السلطة المركزية البرتغالية المعنية بالتعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية. ويُمكن ضمان سرية طلبات المساعدة المتبادلة على أساس المادة ١٤٩ من القانون رقم ٩٩/١٤٤.

التعاون في مجال إنفاذ القانون؛ التحقيقات المشتركة؛ أساليب التحري الخاصة
(المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠)

فيما يتعلق بالتعاون في مجال إنفاذ القانون، يكون هذا التعاون ممكناً مع النظراء على أساس المعاهدات المتعددة الأطراف والثنائية أو القانون رقم ٩٩/١٤٤، المؤرخ ٣١ آب/أغسطس، المذكور آنفاً. وعلى مستوى الشرطة، تتعاون البرتغال ثنائياً مع بلدان أخرى ومن خلال اليوروبول والإنتربول. وفي غياب مثل هذه الصكوك القانونية، يُمكن تطبيق القانون رقم ٩٩/١٤٤، كما يُمكن للبرتغال توفير التعاون الدولي في المسائل الجنائية على أساس المعاملة بالمثل.

وتسمح هذه الأحكام بالتعاون الدولي الوثيق للغاية وفقاً لاتفاقية مكافحة الفساد. ومن المثير للاهتمام أيضاً ملاحظة أن إشعارات الإنتربول الحمراء لها في البرتغال قيمة طلبات التوقيف المؤقت، وهي قابلة للإنفاذ مباشرة.

وينص القانون رقم ٩٩/١٤٤ على "إنشاء أفرقة تحقيق مشتركة بالاتفاق المتبادل بين الدولة البرتغالية ودولة أجنبية، وذلك على وجه الخصوص عندما: (أ) يتطلب الأمر إجراء تحقيقات معقدة بشكل خاص لها صلات بالبرتغال أو بدولة أخرى في إطار التحقيق الجنائي لدولة

أجنبية". ويتيح هذا الحكم إمكانية إنشاء أفرقة تحقيق مشتركة حسب كل حالة. وقد اشتركت البرتغال في أفرقة تحقيق مشتركة في مناسبات مختلفة.

ويتضمن القانون رقم ٩٩/١٤٤ أحكاماً تتعلق باستخدام أساليب التحري الخاصة في المواد ١٦٠-ألف و١٦٠-باء و١٦٠-جيم. ويُنشئ القانون رقم ٢٠٠١/١٠١ المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس النظام القانوني لاستخدام العمليات المستترة. وبالنسبة لمراقبة الاتصالات، فضلاً عن الإشارة إلى المادة ١٦٠-جيم من القانون رقم ٩٩/١٤٤، تنظّم المواد ١٨٧-١٨٩ من مدونة الإجراءات الجنائية مراقبة المكالمات الهاتفية في إطار الإجراءات الجنائية، كما أن المواد ١١-١٩ من القانون رقم ٢٠٠٩/١٠٩ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر بشأن الجريمة السيبرانية تُنشئ الإطار القانوني لمراقبة الاتصالات الهاتفية والبريد الإلكتروني وبيانات حركة المرور والنظم الحاسوبية والبيانات الحوسبية، وكذلك الإجراءات المستترة.

وقد أبرمت البرتغال عدداً من الاتفاقات الثنائية بشأن مكافحة الجريمة والتعاون في مجال إنفاذ القانون حيثما يُرتأى استخدام أساليب التحري الخاصة؛ بيد أنه بالنظر إلى طبيعة هذه الأساليب فإنه يتعيّن، حتى في حالة التعاون الدولي بشأن جريمة عابرة للحدود ارتكبت بالفعل أو يُشتبه في ارتكابها، البتّ في استخدامها حسب كل حالة وحيثما تقتضيه الضرورة.

٣-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

إجمالاً، يُنظر إلى النقاط التالية باعتبارها من التجارب الناجحة والممارسات الجيدة في إطار تنفيذ الفصل الرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

- إشعارات الإنتربول الحمراء لها قيمة طلبات التوقيف المؤقت وهي قابلة للإنفاذ مباشرة.
- استخدام صكوك الأمم المتحدة كأساس للتعاون الدولي.
- التزام البرتغال بفتح تحقيق عندما يكون طلب التسليم غير ممكن قانوناً، وذلك بصرف النظر عمّا إذا كانت الدولة الطالبة للتسليم قد طلبت ذلك أم لا.

٣-٣- التحدّيات التي تواجه التنفيذ، حيثما انطبق ذلك

يمكن أن تشكّل النقاط التالية إطاراً لتعزيز وتعضيد الإجراءات التي تتخذها البرتغال لمكافحة الفساد:

- النظر في تعديل تشريعي لجعل المتاجرة السلبية بالنفوذ من أجل الحصول على قرار مؤاتٍ مشروع (حسبما يُشار إليه في المادة ٣٣٥ (١) (ب) من القانون الجنائي) من الجرائم التي يجوز تسليم مرتكبيها. فبالنظر إلى أنه يُعاقب عليها الآن بالسجن لمدة ستة أشهر، فإنها ليست من الجرائم التي يجوز تسليم مرتكبيها.
- مواصلة السعي إلى التفاوض على اتفاقات دولية بشأن تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة في إطار اتفاقية مكافحة الفساد على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف على السواء.

٣-٤ - الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُدِّدت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية
لا يوجد.